المصدر: الاهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢

ولاتزال «العولمة» مستمرة (حالة أوروبا)

فى الاسبوع الماضى انه مهما كان المشهد الراهن فى النظام العالمى ، وسيطرة خطاب الحرب والصراع والتطاحن بين الدول والأمم وحتى بين الحضارات بسبب الإرهاب أو العراق أو اسلحة الدمار الشامل أو الولايات المتحدة واتجاهاتها الامبراطورية ، إلا أن المدقق للصورة سوف يجد أن اتجاه« العولمة » يتعمق كل يوم بل ويتحول إلى صيغ مؤسسية جبارة ، سواء كان ذلك فى القارتين الامريكيتين الشمالية الجنوبية ، او عبر المحيط الاطلنطى على الساحة الاوروبية ، أو عبر المحيط الباسفيكى فى اتجاه اسيا ، وفى المقال السابق ركزنا على التطورات الراهنة الساعية إلى انشاء منطقة للتجارة الحرة بين الامريكيتين مع حلول عام ٢٠٠٥ وهو ليس ببعيد للغاية .أما فى هذا المقال فإننا سوف نتجه شرقا إلى اوروبا حيث جرت منذ وقت طويل اكبر عملية للهندسة السياسية بين دول وأمم وحضارات متصارعة صراعا داميا طوال التاريخ لكى يكون الصراع المسلح والحرب أمرا لايمكن التفكير فيه .

ولعل اوروبا كانت هى المعمل السياسى الذى جرت اكبر مجموعة من التجارب الناجحة لبناء مستقبل العالم ،بعد أن كانت هى معمل الصراع الاكبر للدولة القومية وجنوحها المستمر نحو التوسع الجغرافى ، والسعى لبناء توازن للقوى لايتوازن أبدا. ومن ثم يعود الى حروب عالمية مدمرة بأكثر مما تخيل هؤلاء الذين اشعلوها ، وعلى العكس من ذلك فإنه بعد الحرب العالمية الثانية ذهبت اوروبا - **الغربية على الاقل**- فى اتجاه مختلف يقوم على ثلاث دعامات اولها التنمية والتقدم المادى وجعله هوالغاية السامية للدول وليس تحقيق الامجاد وتنفيس الاحقاد التاريخية . وثانيها هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الاعتماد المتبادل بين الدول المتصارعة تاريخيا مثل المانيا وفرنسا ، وفرنسا وبريطانيا وثالثها ان يتم ذلك من خلال مؤسسات لاتحقق هذا وذاك فقط ، وانما تحقق التوازن بين قدرات الدول الكبرى وحقوق الدول الصغرى والتكافل بين الاغنياء والفقراء .. وربما كانت هناك دعامة رابعة ليس من المعتاد ذكرها من ناحية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اوروبا على الاقل هى الوجود الامريكى الأمنى فى القارة من خلال مشروع مارشال ثم حلف الاطلنطى ، وكلاهما كفل وقف تمدد الستار الحديدى لما هو ابعد ما حققته جيوشه خلال الحرب الثانية ، وفى النهاية ادى الى تدمير الاتحاد السوفيتى كلية وانهيار النظام الشيوعى سياسيا واخلاقيا ، وفتح الباب لكى يكون المشروع الاوروبى لاوروبا كلها وليس لغربها فقط .

وهكذا تم التطور الاوروبى خلال مايزيد على نصف قرن منذ انشاء المجمع الاوروبى للحديد والصلب فى مطلع الخمسينات وحتى اقامة البنك المركزى الاوروبى والعملة الاوروبية الموحدة «**اليورو**» مع نهاية القرن العشرين ، وخلال هذه المسيرة كانت هناك محطات متعددة تميزت كلها بالتطور المتسارع حتى يتم تحقيق الهدف المراد تحقيقه وبعدها تتدخل المحاولة كلها إلى مأزق يطرح اختيارا بين أن تعود التجربة كلها إلى الخلف أو تندفع إلى الامام وفى كل مرة كان الاختيار هو الاندفاع إلى الامام ، وبعد توقيع اتفاقية روما فى ٢٢ مارس ١٩٥٧ لانشاء ماعرف بالسوق الاوروبية المشتركة والمنظمة الاوروبية للطاقة النووية (**اليوراتوم**) بالاضافة إلى مجمع الحديد والصلب وصلت التجربة إلى نقطة من الحيرة عام ١٩٦٦ عندما ا كتمل انشاء الاتحاد الجمركى بين الدول الاعضاء الست المؤسسة للتجربة وهى دول البيونولوكس الثلاثة ومعها فرنسا والمانيا وايطاليا وكان الخروج من الحيرة هو وضع كل مؤسسات التكامل الاوروبى فى مؤسسة واحدة هى الجماعة الاوروبية وضم ثلاثة اعضاء جدد هي بريطانيا وايرلندا والدانمارك والبحث عن نظام مالى اوروبى وعملة اوروبية حسابية هى « **الايكو** » يكفل استقرار العملات الاوروبية ويحافظ على الاتحاد الجمركى فى نفس الوقت مع حلول عام ١٩٧٦.

ومرة اخرى دخلت اوروبا فى حالة من الحيرة والتوتر وحتى الجمود وكان الحمل كما كان دائما هو التوسع الرأسى من خلال المشروع الذى سمى « **اوروبا ١٩٩٢** » وبمقتضاه حصلت الدول الاعضاء فى الجماعة الاوروبية على الحريات الاربع لانتقال السلع والخدمات ورأس المال والعمالة بينها ، وفى نفس الوقت جرى التوسع الافقى بضم اعضاء جددا ، وكانت العضوية من نصيب الدول الاوروبية الديموقراطية الحديثة وهى اليونان والبرتغال واسبانيا ، وكادت القصة تعيد نفسها مرة اخرى مع حلول التسعينات بعد ان نجح مشروع اوروبا ١٩٩٢ ، ولكن نجاحه جاء مع انتهاء الحرب الباردة ، وبالتالى بات مغريا للدولة القومية الاوروبية ان تتراجع عن تجربة كان مواجهة الشيوعيةواحدا من اهم دوافعها ، ومع ذلك فقد كان موجودا فى المشروع الاوروبى ما يكفى من قوة الدفع التكاملى مايدفعها مرة اخرى الى التوسع الرأسى بمزيد من التكامل من خلال اتفاقيتى ماسترخت ثم امستردام وكلاهما قاد الى انشاء البنك المركزى الموحد والعملة الموحدة ، وبالتوازى مع ذلك جرى التوسع الافقى ايضا حين جرى ضم ثلاثة اعضاء جدد هي السويد وفنلندا والنمسا

وهكذا ومع بداية القرن الواحد والعشرين كانت اوروبا قد وصلت الى نقطة اللاعودة فى تجربتها التكاملية وفى ظل ظروف مواتية تماما ، فالاتحاد السوفيتى لم ينهار فقط ، وانما انهارت معه الكثير من الافكار « **الاشتراكية** » المعوقة لتمدد السوق واندماجه عبر الاقطار ،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وهى العملية التى باتت معروفة بالعولمة .

والحقيقة هى ان تيار العولمة الذى بات احدي السمات الاساسية لعالم مابعد الحرب الباردة كان يقوم على افكار ومؤسسات جرى تنميتها من خلال التجربة الاوروبية

وفى نفس الوقت تخلصت اوروبا من خلال حربى البوسنة وكوسوفو فى التسعينات من القرن الماضى من اخر مشاكلها التاريخية والتى حملت كلاهما إلى القارة الاوروبية ذكريات تعود الى القرن التاسع عشر والحرب العالمية الاولى كانت اوروبا كلها تظنها قد ذهبت الى غير رجعة

ومن هنا كان على أوروبا أن تنظر الى المستقبل مرة أخرى بنفس الطريقة التى تعاملت بها مع كل محطة من محطات تطورها السابقة، أى تعميق التكامل بين الدول الأعضاء،والتوسع الأفقى بضم أعضاء جدد. وكانت الخطوة الأولى هى عقد مؤتمر عن مستقبل أوروبا يرأسه الرئيس الفرنسى السابق فاليرى جيسكار ديستان يقوم بوضع دستور للاتحاد الأوروبى يضم وينسق ما بين المعاهدات والاتفاقيات المختلفة والتى أصبحت كثيرة التعقيد بالنسبة للمواطن الأوروبى العادى. أما الخطوة الثانية فهى ضم عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد مع حلول عام ٢٠٠٤، وهى خطوة غير مسبوقة فى تاريخ الجماعة وقدرتها على استيعاب أعضاء جدد لهم خلفيات سياسية وثقافية مختلفة.

وفى يوم ٢٨ أكتوبر الماضى كشف بأعضاء مؤتمر مستقبل أوروبا الرئيس ديستان عن أول مسودة للدستور الأوروبى الجديد، وبات من المقرر أن يبدأ ١٠٥ اعضاء فى المؤتمر مناقشتها وإقرارها مع حلول الصيف القادم لكى تعرض بعد ذلك لإقرارها من قبل الجمعيات التشريعة للدول الاعضاء .هذه المسودة للدستور الأوروبى واجهت ما واجهته كل عمليات التطوير الأوروبية السابقة، فهناك دوما المتعجلون الذين يرغبون فى دولة فيدرالية أوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك على الجانب الاخر من يعتقدون أنه على أوروبا أن تكتفى بما حققته وتستكمل ما نقص منه مثل استكمال ضم كل الأعضاء للعملة الأوروبية الواحدة التى دخلها ١٢ دولة وبقى خارجها ثلاثة، بالإضافة إلى التعامل مع المشاكل المتوقعة والمصاحبة لانضمام عشرة أعضاء جدد، ربما يضاف لهم تركيا فى المستقبل غير البعيد.

ومع ذلك فإن التقاليد الأوروبية فى التطور باتت معروفة، ويعلم الجميع أن فكرة الفيدرالية الأوروبية لاتزال بعيدة المنال بسبب قوة الدولة القومية ولكن أيضا فإن الاكتفاء بما هو موجود قد يؤدى إلى تشجيع البعض للنكوص عنه ولذا فإن اتجاه الدستور هو أولا تقوية أجهزة التعاون السياسى الخارجى بين الدول الأعضاء بخلق وظيفة وزير للخارجية يمثل الدول الأوروبية كلها أو بمعنى آخر تطوير الدور الذى يقوم به المفوض السامى الأوروبى الذى يمثله الآن خافيير سولانا .وثانيا إعطاء المزيد من السلطات للهيئة الأوروبية على حساب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د.عبد المنعم سعيد

الدول الأعضاء ويعد ذلك انتصارا لوجهة نظر الدول الأوروبية الصغرى مثل بلجيكا مع مساندة من ألمانيا فى مواجهة الدول الأوروبية الكبرى خاصة بريطانيا وفرنسا وكلاهما لايزال يرغب فى أن تبقى القرارات الرئيسية فى لندن أو باريس.

وإذا كان مشروع الدستور لايزال فى دور الصنع وأن ما حدث من تقدم فيه يتمثل فى وضع المسودة الأولى التى عدد كلماتها ٢١٠٠ كلمة فإن التوسع لضم أعضاء جدد بات تقليدا أوروبيا معروفا وهو يبدأ عادة بأن تعد الدولة نفسها للانضمام الى الاتحاد الأوروبى معروفا وهو يبدأ عادة بأن تعد الدولة نفسها للانضمام الى الاتحاد الأوروبى من خلال عمليات قاسية للإصلاح السياسى والاقتصادى بحيث تحقق مجموعة من المعايير التى تؤكد على صلاحيتها للعضوية .هذه المعايير هى احترام حقوق الانسان والمبادىء الديموقراطيةوالحرب ضد الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وحماية البيئة ودفع نصيب العضوية فى ميزانية الاتحاد الأوروبى، والقبول بالقرارات التى جرى التوصل لها بالفعل من قبل الاتحاد، وتحقيق مستوى من التنمية الاقتصادية قريب مما هو محقق فى الاتحاد وألا يكون الانضمام مكلفا بالنسبة للأعضاء الحاليين، وأن تكون الدولة مستعدة لكى تضع مصالح الاتحاد فوق مصالحها الذاتية.

وبعد الوصول إلى هذه المعايير يبدأ تجهيز العضو الجديد من خلال معونات أوروبية كبيرة تكفل توفيق الأوضاع القانونية والاقتصادية بين الدولة المرشحة والاتحاد الأوروبى وفى هذه المرة قد خصص الاتحاد مبلغ ٢٥ مليار يورو لعملية التوفيق هذه وهو المبلغ الذى يمثل الفرق ما بين ٤٠ مليار يورو التى سيقدمها الاتحاد للدول المرشحة للعضوية والاشتراكات التى سوف تدفعها هذه الدول من أجل العضوية وهى ١٥ مليار دولار وربما لايقارن هذا المبلغ بما قدمته الولايات المتحدة لأوروبا فى مشروع مارشال من قبل وكان ١٣,٣ مليار دولار بأسعار الأربعينيات أو ٩٢ مليار دولار بأسعار اليوم، أوحتى بما قدمته ألمانيا من أجل توحيد شقيها وقدره يساوى ٦٠٠ مليار يورو خلال عقد التسعينيات إلا أن الفلسفة التى يقوم عليها الاتحاد الأوروبى هى أن العون الأوروبى يساعد ولكنه لاينشىء سعيا من أجل التنمية والتقدم فهذه هى وظيفة الدول الأعضاء فى المقام الأول وهكذا فإن عشر دول أوروبية هى قبرص وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا ولتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا قد أصبحت على مسافة خطوات قليلة من اتحاد يضم ٢٥ دولة وربما لن يمضي وقت طويل حتى يضم ثلاث دول اخري هي تركيا وبلغاريا ورومانيا لكي يصير اكبر تجمع سياسي واقتصادى على ظهر كوكب الأرض.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية